

علم أصول الفقه

خاتمة في شرائط الأصول ٢-٨-٢٠٢٠ ١٦

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

الشك في الابتلاء

• [التنبيه السادس] حالة الشك في الابتلاء

• التنبيه السادس: إذا شك في أن الحكم الفلاني كأحكام الشك في الصلاة مثلا هل سيدخل في محل ابتلائه أو لا، فهل يجب عليه تعلم ذلك الحكم أو لا؟! قد يقال بعدم الوجوب نظرا لاستصحاب عدم الابتلاء و لو بلحاظ ما يأتي، لأن الاستصحاب كما يجرى بلحاظ ما مضى يجرى بلحاظ ما يأتي.

الشك في الابتلاء

- و ذكر في الدراسات : أن عدم الابتلاء ليس حكما شرعياً، و لا موضوعاً لحكم شرعي، لأنَّ وجوب الفحص و عدمه ليس دائراً مدار الابتلاء الواقعي و عدمه، و إنما هو دائر مدار العلم بعدم الابتلاء و عدمه، فالذي خرج من إطلاق دليل وجوب الفحص هو فرض العلم بعدم الابتلاء، لكونه وجوباً طريقياً.

الشك في الابتلاء

- ثم ان وجوب التعلم وجوباً طريقياً كما عرفت فيما إذا علم المكلف أو اطمأن بالابتلاء بالواقع في غاية الوضوح و كذا فيما كان الابتلاء به نوعياً كمسائل الشكوك و النسيان (و اما) فيما كان الابتلاء به نادراً فربما يقال بجريان استصحاب عدم الابتلاء فيما بعد فلا يجب التعلم (و الاستصحاب) كما يجرى في الأمور الحالية يجرى في الأمور المستقبلية أيضاً لعموم أدلته

الشك في الابتلاء

- و لكنه لا يخفى ان جريان الاستصحاب في الأمور المستقبلية و ان كان هو الصحيح خلافاً لصاحب الجواهر (قده) إلا أنه يتوقف على كون الواقع المشكوك فيه أثراً أو ذا أثر شرعي حتى يتعبد به في ظرف الشك و اما إذا لم يكن هناك أثر شرعي أو كان الأثر مترتباً على نفس الشك المحرز وجداناً فلا معنى للتعبد في مورده

الشك في الابتلاء

- و ما نحن فيه من هذا القبيل فان **وجوب دفع الضرر المحتمل مترتب على نفس احتمال الابتلاء المحرز وجدانا** و ليس لواقع الابتلاء بالواقع أثر شرعى حتى يدفع احتمالاه بالأصل فلا يبقى مجال لجريان استصحاب عدم الابتلاء بالواقع

الشك في الابتلاء

- (و بالجملة) حكم العقل بوجوب التعلم بملاك دفع العقاب المحتمل يستوى فيه موارد الابتلاء عادةً و القطع أو ما في حكمه بالابتلاء و الاحتمال العقلاني فحكم العقل في الجميع واحد طريقي كما انه ربما يكون له في تمام الموارد حكم واحد واقعي نظير استقلاله بقبح التشريع و الكذب حيث انه لا يفرق فيه بين العلم بالمخالفة و الشك في ذلك و الحكم في الجميع بملاك واحد

الشك في الابتلاء

• و عليه فإن قلنا: بأنه يشترط في المستصحب أن يكون حكماً شرعياً، أو موضوعاً لحكم شرعي لم يجر هذا الاستصحاب. و أما إذا بنينا على إنكار هذا المبني و قلنا: إنه يكفي في جريان الاستصحاب ترتب الأثر الشرعي على نفس الثبوت الاستصحابي، وأنه يقوم الاستصحاب مقام العلم الموضوعي، كما يقوم فيما إذا كان المستصحب حكماً شرعياً، أو موضوعاً لحكم شرعي مقام العلم الطريقي، فالاستصحاب هنا جار، فإن موضوع عدم وجوب الفحص هو العلم بعدم الابتلاء، و الاستصحاب يحقق لنا - تعبداً - العلم بعدم الابتلاء، فيكون حاكماً على دليل وجوب الفحص المغيا بالعلم بعدم الابتلاء.

الشك في الابتلاء

- نعم، محذور هذا الاستصحاب أنه يلزم منه تخصيص الأكثر لأخبار وجوب التعلم، إذ يجرى هذا في أكثر الأحكام.

الشك في الابتلاء

- وجوب التعلم عند الشك في الابتلاء
- هذا كله فيما لو علم المكلف بالابتلاء، أو اطمأن به.
- و اما لو شك في ذلك، فهل يجب التعلم؟ كما هو المشهور بين الاصحاب، ام لا؟.
- قد استدل للاول بما استدل به لوجوب التعلم مع العلم بالابتلاء.
- و لكن قد يقال انه يمكن اجراء استصحاب عدم الابتلاء بالاضافة إلى الزمان المستقبل، لليقين بعدم الابتلاء فعلا، و الشك في الابتلاء فيما بعد، فيستصحب عدم الابتلاء، بناء على ما هو الحق من جريان الاستصحاب في الأمور الاستقبالية.

الشك في الابتلاء

- و اورد عليه المحقق النائيني (ره) بأن الاستصحاب انما يجرى فيما إذا كان المستصحب اثرا شرعيا، أو موضوعا ذا اثر شرعى، و الا كما فى المقام، حيث ان الاثر، و هو استقلال العقل بوجوب التعلم انما هو مترتب على مجرد احتمال الابتلاء، لقاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل، لا على واقعه، فلا يجرى الاستصحاب.
- (١) أجود التقريرات ج ١ ص ١٥٨. و فى الطبعة الجديدة ج ١ ص ٢٣١) و لكن لا يخفى ان جريان الاستصحاب).

الشك في الابتلاء

- و بعبارة أخرى، ان الاثر في كل مورد كان مترتبا على نفس الشك
- و الاحتمال دون الواقع، متى شك فيه فالموضوع محرز بالوجدان، و معه لا مورد للتعبد بالواقع اصلا فانه لغو، و ما نحن فيه كذلك، لان الموضوع هو احتمال الابتلاء، و هو محرز بالوجدان، و اما الابتلاء الواقعي فلا اثر له كي يجرى الاستصحاب فيه.

الشك في الابتلاء

- و فيه: ان التعبد بما هو محرز بالوجدان لغو صرف، و من اردأ انحاء
تحصيل الحاصل، و التخصيص في الحكم العقلي لا ريب في امتناعه،
اما التعبد بما يوجب رفع موضوع حكم العقل، فلا محذور فيه.
- و بعبارة أخرى ان الحكم العقلي قابل للتخصص و الخروج
الموضوعي، و ما نحن فيه من هذا القبيل: فإن موضوع حكم العقل هو
الضرر المحتمل، و المطلوب بالاستصحاب ليس هو اثبات وجوب
الدفع، بل المثبت بالاستصحاب عدم العقاب، و الضرر، و به يرتفع
موضوع وجوب الدفع.

الشك في الابتلاء

- و على الجملة كما انه يصح رفع موضوع قبح العقاب بلا بيان باستصحاب الوجوب، كذلك يصح رفع موضوع وجوب دفع الضرر المحتمل بالاستصحاب المذكور و لا محذور في ذلك.
- و لكن يمكن الاستدلال لوجوب الدفع، و عدم جريان الأصل المذكور بوجهين.

الشك في الابتلاء

- ١- العلم الاجمالي بجملة من الاحكام الشرعية في ظرفها و هذا العلم الاجمالي مانع عن اجراء الأصل المذكور في كل ما هو من اطراف العلم الاجمالي.*
- * لكن هذا العلم الإجمالي ينحل بعد العلم بالمقدار المعلوم إجمالاً فتأمل. (مهدي الهادوي الطهراني)

الشك في الابتلاء

- ٢- اطلاق ما دل على وجوب التعلم: إذ لو اخص ذلك بموارد العلم أو الاطمينان بالابتلاء لم يبق تحت تلك الأدلة إلا موارد نادرة.*
- ثم ان الكلام في ان الاستفادة من الأدلة من الآيات و الروايات، ان وجوب التعلم، نفسى، أو طريقي، أو ارشادى موكول إلى محله و قد استوفينا الكلام في ذلك في مبحث الاشتغال.
- * فيه نظر و إشكال لعدم قلة هذه الموارد. (مهدي الهادوي الطهراني)